CEDAW

الأمم المتحدة

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/DOM/2-3
12 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف
بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الثانية والثالثة من الدول الاطراف

الجمهورية الدومينيكية*

* للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة الجمهورية الدومينيكية ، أنظر CEDAW/C/5/Add.37 ؛ وفيما يتعلق بنظر اللجنة في ذلك التقرير ، أنظر CEDAW/C/SR.106 و CEDAW/C/SR.111 والوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٣٨ (A/43/38) ، الفقرات ١٢٧-١٨١ .

8391A V.93-85461
97-32606

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١
الجزء الأول	
١ - الحالة العامة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية في البلاد	٣
٢ - التدابير التشريعية وسائر التدابير المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية في البلاد . المنجزات/القيود	٤
٣ - الاطار المؤسسي لتنفيذ الاتفاقية في البلاد	٦
٤ - التدابير المعتمدة لتعزيز النهوض بالمرأة وكفالة ممارستها لحقوق الانسان وتمتعها بها	٧
الجزء الثاني	
١ - المسائل التشريعية (المواد ٢ و ٣ و ٩ و ١٥)	١٠
٢ - التدابير الخاصة (المادة ٤)	١٤
٣ - المسائل الثقافية والاسرية (المادتان ٥ و ١٦)	١٦
٤ - تدابير مكافحة البغاء والاتجار بالمرأة (المادة ٦)	١٧
٥ - المسائل المتصلة بالمشاركة في السياسة (المادتان ٧ و ٨)	٢٠
٦ - المسائل التعليمية (المادة ١٠)	٢٥
٧ - المسائل المتصلة بسياسة العمالة (المادة ١١)	٢٨
٨ - المسائل المتصلة بالصحة (المادة ١٢)	٣٢
٩ - المسائل الاقتصادية والاجتماعية (المادة ١٣)	٣٣
١٠ - المسائل المتصلة بالمرأة الريفية (المادة ١٤)	٣٥
الجزء الثالث	
الجداول والمرفقات	٤١

مقدمة

١ - في شباط/فبراير ١٩٨٨ قدمت الجمهورية الدومينيكية ، وهي احدى الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، تقريرها الأولي الى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التدابير التي اتخذتها الجمهورية الدومينيكية للوفاء بأحكام الاتفاقية .

٢ - ونقدم الآن الى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التقرير الدوري الثاني المتعلق بتطبيق الاتفاقية والذي يغطي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

٣ - وتقسم هذه الوثيقة الى جزأين . فيصف الجزء الأول الحالة العامة والاقتصادية وغيرهما في البلاد كما يصف تنفيذ الاتفاقية على أساس هذه الخلفية . ويتناول الجزء الثاني مواد محددة . ويأتي هذا الترتيب وفقا للتوجيهات التي قدمتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن اعداد التقارير الدورية الثانية .

٤ - وقد اعتمد في الجزء الثاني ترتيب ينطوي على الجمع بين المواد التي تتعلق بمواضيع محددة . وبالتالي تم تناول المواد ٢ و ٣ و ٩ و ١٥ معا تحت عنوان "المسائل التشريعية" والمادتان ٥ و ١٦ تحت عنوان "المسائل الثقافية والأسرية" ، والمادتان ٧ و ٨ تحت عنوان "المسائل المتصلة بالمشاركة في السياسة" .

٥ - وقد مكننا هذا النهج من تناول وتحليل المواد المتصلة بموضوع معين بصورة أكثر فعالية .

٦ - وقد أعد التقرير الحالي بالتعاون مع فريق الخبراء الموجود لدينا في ادارة النهوض بالمرأة .

٧ - وكان عدد من العوامل قد عرقل مهمة جمع المعلومات ، كالافتقار الى احصاءات حديثة منفصلة لكل من الرجال والنساء والافتقار الى المعلومات ودراسات المتابعة في مكاتب الادارات الحكومية . وينطبق هذا على مواضيع المواد جميعها (التعليم والمرأة الريفية والصحة ، الخ.) .

٨ - بيد أنه لا بد من ذكر المساهمة الهامة المقدمة في اعداد التقرير ليس من المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة فحسب بل كذل من هيئات التنسيق التابعة للمنظمات النسائية غير الحكومية ومن بعض النساء البارزات في البلاد اللاتي استطعن ، بسبب خبرتهن العملية في ميدان المرأة ، أن يساهمن بشكل هام في هذه الوثيقة . ونحن نشكرهم جميعا .

فريق الخبراء

الجزء الأول

الحالة العامة ...

١ - الحالة العامة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية في البلاد

٩ - النظام السياسي القائم في الجمهورية الدومينيكية هو نظام ديمقراطي تمثيلي . وتتقاسم الجمهورية الدومينيكية وهايتي جزيرة لا هيسبانيولا وهي ثاني أكبر جزر الكاريبي وتقع بين كوبا وبورتو ريكو . وهي تشغل الجزء الشرقي من الجزيرة الذي يغطي مساحة قدرها ٤٨ ٤٢٢ر٢٣ كيلومترا مربعا وتبلغ كثافتها السكانية حوالي ١٤٤ نسمة في كل كيلومتر مربع .

١٠ - وخلال الاعوام العشرين الماضية كانت واحدة من أنشط بلدان الكاريبي اقتصادا في مجالي السياحة وتجهيز الصادرات نتيجة للحوافز القوية التي يوفرها القانونان رقم ١٥٣ و ٢٩٩ . وكانت تضم في السبعينات حوالي ست مناطق لتجهيز الصادرات ، الا أن أكثر من ٢٥ منشأة صناعية أقيمت حتى أوائل التسعينات مما أوجد حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ وظيفة .

١١ - وتعزز هذا النمو عن طريق الهجرة الكثيفة المستمرة من الريف الى المناطق الحضرية مما أدى الى انتقال العمال الى المدن . ففي عام ١٩٥٠ كان سكان المناطق الحضرية يشكلون ٢٤ في المائة من مجموع السكان بينما بحلول عام ١٩٨١ كان حوالي ٥٢ في المائة من سكان البلاد يقيمون في المناطق الحضرية . وخلال الاعوام الخمسة والستين الماضية ازداد سكان مدينة سانتو دومينغو بمقدار ٦٠ ضعفا بينما ازداد سكان البلاد ككل بنسبة ٦ر٧ في المائة فقط .

١٢ - وتشكل النساء الجزء الاكبر من السكان المهاجرين : ٤ر٥٤ في المائة في سانتو دومينغو و ١ر٧٥ في المائة في سانتياغو ، وهما أكبر مركزين حضريين في البلاد . وفي عام ١٩٨١ كانت نسبة الاناث الى الذكور تبلغ ٦ر١١٠ اناث مقابل ١٠٠ ذكر ، وكانت ٦٦ في المائة من النساء النشطات اقتصاديا تعيش في المناطق الحضرية .

١٣ - وهذه الهجرة الداخلية - المقترنة بالأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد ، ولا سيما منذ أوائل الثمانينات ، نتيجة لعدم التوازن التجاري وارتفاع أسعار النفط والغاز والعوامل الاخرى المتصلة بالتجارة الدولية - تؤدي الى توسع كبير في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الدومينيكي ، وفقا للنمط العام في المجتمعات الامريكية اللاتينية .

١٤ - وعلى أساس هذه الخلفية العامة ، تلتحق المرأة بسوق العمل ، وبصورة رئيسية في مناطق تجهيز الصادرات وقطاع الخدمات . وحوالي ٤٠ في المائة من هؤلاء النساء ربات أسر أو أعضاء في أسر لا يوجد فيها ذكور راشدون .

١٥ - وأصبحت الخوصصة اتجاها آخر أخذ يظهر في المجتمع الدومينيكي منذ بداية العقد

الماضي ، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم . ولنمو المرافق الخاصة في هذين القطاعين صلة وثيقة بالنقص في الخدمات العامة .

١٦ - وفيما يتعلق بالناحية القانونية ، بذلت الحكومة الدومينيكية جهدها باستمرار لدعم الصكوك والاتفاقيات الدولية الرئيسية المعنية بحقوق المرأة والتي سبقت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وتشمل هذه ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ وميثاق منظمة الدول الأمريكية لعام ١٩٤٨ واتفاقية الدول الأمريكية لمنح المرأة الحقوق المدنية لعام ١٩٥٣ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٧٧ . ومن ثم تبعتها اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٧٩ . وتستخدم جميع هذه الاتفاقيات كوسيلة لتعزيز الحالة الاقتصادية الاجتماعية والقانونية للمرأة في جميع أنحاء بلداننا .

٢ - التدابير التشريعية وسائر التدابير المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية في البلاد

١٧ - شهدت الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ نشاطا وافرا من جانب المنظمات النسائية العامة والخاصة في كفاحها من أجل تأمين الدعم الضروري من المؤسسات السياسية والقانونية وسائر المؤسسات في البلاد لضمان اثارة قضية حالة المرأة والبحث فيها بصورة دائمة باعتبارها مشكلة اجتماعية .

١٨ - ومثّل انشاء وحدة تنسيق وطنية للمنظمات النسائية غير الحكومية في نيسان/ أبريل ١٩٨٩ ، بايعاز من ادارة النهوض بالمرأة ، جهدا صادقا في مجال التنسيق المؤسسي ووفر آلية تحقق الدعم المشترك للتغييرات التي ينبغي اجراؤها في حالة المرأة .

١٩ - وبناء على ذلك اتخذت التدابير لتنمية وزيادة فهم الجمهور لأحوال المرأة غير المؤاتية ووعيه بها من خلال الدراسات والمنشورات والحلقات الدراسية والعملية والتدريب وبرامج التوعية لكي يتم - من منظور الميز الجنسي - تحليل وتقصي مختلف العوامل التي تقرر أحوالها وحقها في المشاركة وكذلك صوغ مقترحات بديلة من أجل مشاركتها بصورة متكافئة . وقد قدمت المنظمات النسائية غير الحكومية في البلاد مساهمة هامة في هذا الشأن لكونها في طليعة القائمين بالبحوث وتقديم التقارير واثارة الوعي في مجالات مثل حالة المرأة الاجتماعية والجنسية وغير المتكافئة ؛ والمساعدة القانونية والتقنية والمالية ؛ وانشاء الأفرقة النسائية ، وبصورة رئيسية في المناطق الريفية .

٢٠ - وبالرغم من ذلك ، لا تزال هناك عقبات خطيرة تحد من تنفيذ اتفاقية القضاء على

جميع أشكال التمييز ضد المرأة واستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة لعام ١٩٨٥ . وفيما يلي بعض العقبات الرئيسية :

- الجهل على المستوى المؤسسي وبين السكان عامة والنساء خاصة بأحكام الاتفاقية وبالشرط الذي يلزم الحكومات التي صدقت على الاتفاقية بتنفيذ هذه الاحكام ؛

- افتقار المشرعين الذكور الى الحافز الذي يدفعهم الى تقديم مقترحات وتدابير في صالح المرأة و/أو النظر فيها ؛

- الترابط غير الكافي بين مجلسي الكونغرس الدومينيكي : مجلس النواب ومجلس الشيوخ . فالاجراءات الادارية تقضي بأن ينظر مجلس النواب في مشاريع القوانين أولا ومن ثم يحيلها الى مجلس الشيوخ ؛ وقد حدثت حتى الآن تأخيرات جمة في احالة مشاريع القوانين ذات الصلة من مجلس النواب الى مجلس الشيوخ ؛

- وجود تشريعات تتضمن تمييزا ضد المرأة - على الرغم من الجهود المبذولة لتعديلها - مما أدى الى المعاملة غير المتكافئة فيما يتعلق بحصولها على ملكية الارض ، وبفرص حصولها على التدريب والتعليم المهني ، وبشروط عملها وفرص حصولها على العمل ، وبامكانيات تطورها الاسري ؛

- القيود المفروضة على توفر معلومات احصائية محددة على أساس الجنس بشأن المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تجعل من الممكن اجراء تقدير موضوعي لمدى عدم التكافؤ الاجتماعي الذي تعانيه المرأة في المجتمع الدومينيكي ؛

- تركز سلطة اتخاذ القرار في أيدي الرجال على الصعيدين العام والخاص على الرغم من القدرة والكفاءة والمسؤولية التي أظهرتها المرأة في أداء المهام التي تتطلب مهارة وفي أداء الوظائف الادارية . وهيكل السلطة هذا القائم في الخدمة المدنية والمؤسسات الخاصة موجود كذلك في الأحزاب السياسية بغض النظر عن مبادئها ؛

- استمرار النظام التعليمي الذي يحافظ على المواقف والأنماط التي تنطوي على التحيز الجنسي والتي تتجسد في الفصل بين الجنسين في مجال التعليم والتدريب . وتقوم وزارة التربية منذ ١٠ أعوام بتنفيذ مشروع مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يهدف الى تعديل

المبادىء التوجيهية والمناهج التعليمية بغية تغيير نهج الفصل بين الجنسين المتبع في النظام التعليمي ؛

- عدم توفر مناصب دائمة للعضوات العاملات في الاحزاب السياسية ؛

- تخصيص موارد مالية محدودة من الميزانية الوطنية لتخطيط وتنفيذ المشاريع التي تهم المرأة بوجه خاص ؛

- استمرار المرأة في تحمل المسؤولية الكاملة عن المهام المنزلية ورعاية الاطفال ؛ مما يحد من تطورها كانسان .

٣ - الاطار المؤسسي لتنفيذ الاتفاقية في البلاد

٢١ - يحتاج تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الى اطار مؤسسي ملائم في النواحي السياسية والقانونية والادارية اذا أريد نجاح المهمة الرئيسية المتصلة بتحقيق التغييرات اللازمة لتصحيح الأوضاع السيئة التي تعانيها المرأة في مختلف أوجه التنمية الاجتماعية .

٢٢ - وبسبب الطبيعة الخاصة لقضية المرأة ، لا يمكن تناولها أو معالجتها بشكل منفصل بل تتطلب ، على العكس من ذلك ، عملا مشتركا من جانب الدولة والمنظمات العامة والخاصة المعنية . وهكذا فان صوغ وتنفيذ سياسة وطنية من أجل اشراك المرأة في التنمية يمكن أن يجعل هذه السياسة آلية فعالة لتنفيذ التدابير الخاصة بالنهوض بالمرأة .

٢٣ - ويتطلب تطبيق الاتفاقية وتنفيذ سياسة وطنية مصممة لتحسين أحوال المرأة التزاما سياسيا يكفل ايلاء أولوية عاجلة لمشاكل المرأة من حيث صلتها بالاهداف الاجتماعية للتنمية ومن حيث تخصيص موارد الميزانية .

٢٤ - وعلى العموم ، وفي حالة الجمهورية الدومينيكية بوجه خاص ، فان الافتقار الى الاهداف الواضحة ، والضعف المؤسسي في اتخاذ القرارات ، والاجراءات والمهام غير المحددة بوضوح التي يضطلع بها الموظفون العاملون في مختلف المجالات ، والتبدل الكثير في الموظفين الاختصاصيين بسبب التغييرات السياسية المتكررة ، هي كلها مظاهر دائمة في معظم مؤسساتنا العامة . ولا يوجد هيكل وظيفي أو اداري دائم في الخدمة المدنية يكفل وجود قوة عاملة أكثر كفاءة وفعالية واستقرارا أو يعزز سياسات شؤون الموظفين الهادفة الى تشجيع المهارة المهنية وبناء المؤسسات .

٢٥ - ويعاني كل من ادارة النهوض بالمرأة ومجلسها الاستشاري ، وهما أنسب هيئتين

لتعزيز تطبيق الاتفاقية وتنفيذ سياسة وطنية للنهوض بالمرأة ، من نفس أوجه الضعف والقصور من حيث الادارة والموارد المحدودة والافتقار الى آليات واجراءات المتابعة وغير ذلك من العيوب السائدة في جميع المؤسسات الاخرى .

٢٦ - وقد تعرضت نظم التخطيط والبرمجة واعداد الميزانية والاعلام في جميع القطاعات في البلاد لدرجات متفاوتة من التطور . وبالاضافة الى ذلك ، وصل الافتقار الى التنسيق فيما بين القطاعات وخارج نطاقها وبين المؤسسات الى مستويات ضارة مما يسبب تبديد الجهود على برامج ومشاريع عديدة تعمل بصورة مستقلة وفي معزل عن بعضها البعض . وعلاوة على ذلك ، فان افتقار المؤسسات ذات السلطات القانونية لممارسة هذا الدور - ولا سيما الادارات الحكومية والوزارات - الى القيادة القطاعية يتجسد في عدم تنفيذ اللوائح والاهمال في الاضطلاع بالمسؤوليات .

٤ - التدابير المعتمدة لتعزيز النهوض بالمرأة وكفالة ممارستها لحقوق الانسان وتمتعها بها

٢٧ - تزامن دخول أحكام الاتفاقية حيز النفاذ في الجمهورية الدومينيكية في عام ١٩٨٢ مع انشاء ادارة النهوض بالمرأة بوصفها أعلى جهاز في الدولة الدومينيكية يتولى مسؤولية تنسيق وبرمجة وتنفيذ السياسات الموضوعة لصالح المرأة .

٢٨ - وقد نظمت ادارة النهوض بالمرأة منذ انشائها برامج اعلام وتوعية بشأن قضايا المرأة ساهمت الى حد كبير في التعريف بأحوال المرأة الدومينيكية وفي صوغ مقترحات مفيدة لتحسين حالتها .

٢٩ - وقد أحرزت ادارة النهوض بالمرأة تقدما ملحوظا في اطار مشروع لبناء المؤسسات نفذ بدعم تقني ومالي من منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكّن النظام المؤسسي في الواقع من الاضطلاع بدوره في المجتمع الدومينيكي .

٣٠ - وبين عام ١٩٨٨ و ١٩٩٠ (الفترة التي يشملها هذا التقرير الثاني) جرى المزيد من التعبئة للرأي العام ، ونفذت برامج أخرى (حلقات دراسة وعمل وغيرها) ، واستمر الموظفون الاختصاصيون في المؤسسات العامة في تلقي التدريب المتعلق بمراعاة الميز الجنسي ، وجرت عملية تنسيق منتظمة مطردة مع المؤسسات الحكومية المحلية وغير الحكومية .

٣١ - وكان من الممكن ، من خلال هذه العملية ، انشاء وحدة تنسيق للمنظمات النسائية غير الحكومية توفر التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية وتقيم صلة مع الدولة من خلال ادارة النهوض بالمرأة .

٣٢ - وقد بدأ التنسيق الحكومي مع المنظمات غير الحكومية بداية حسنة ويحتاج الآن الى مزيد من التعزيز . وستجعل هذه الصلة من الممكن توسيع تغطية ونطاق البرامج التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية كما ستجعل من الممكن أن تراعي في التخطيط الحكومي نتائج الدراسات التي أجريت بشأن حالة المرأة في البلاد .

٣٣ - ويعتبر تطوير وتشجيع التعبئة الاجتماعية والمشاركة المدنية وسيلة هامة لتحسين حالة المرأة . وتبين جردة للمنظمات النسائية العامة والخاصة في البلاد أجرتها ادارة النهوض بالمرأة في عام ١٩٨٨ أن هناك حوالي ٦٧ منظمة غير حكومية تعمل في مجال المرأة ، وان يكن بنهوج مختلفة ومع مجموعات سكانية مختلفة . وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير منحت الصفة القانونية لرابطتين نسائيتين جديدتين . وجميع الافرقة والمنظمات النسائية هذه تسهم في ترشيد العمل وفي تطوير البحث والتدريب وفي نشر وتعميم المعلومات المتعلقة بحقوق المرأة .

الجزء الثاني

معلومات بشأن مواد الاتفاقية

١ - المسائل التشريعية (المواد ٢ و ٣ و ٩ و ١٥

٣٤ - خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ ، لم تجر أية تعديلات رئيسية في التشريع الدومينيكي لازالة الاحكام والمواد التي تنطوي على التمييز ضد المرأة في القوانين المدنية والجزائية والعمالية والتجارية التي تشكل مع الدستور صكوكا تنظم جميع أوجه الحياة العامة والخاصة .

٣٥ - وفي التقرير الاولي المقدم الى اللجنة المعنية بالتمييز ضد المرأة ، تم بوضوح ابراز العمل الذي قامت به مجموعة من النساء الدومينيكيات البارزات وادارة النهوض بالمرأة ومجلسها الاستشاري ومجموعات مدنية منظمة بغية صياغة مشروع قانون أولي يعدل التشريع الحالي . وللتعديلات المقترحة صلة أساسية بالقانون المدني والقانون التجاري والقانون الجنائي وقانون العمل وقانون الارض .

٣٦ - بيد أنه بالرغم من جميع الجهود التي بذلتها مختلف قطاعات المجتمع الدومينيكي في القطاعين الحكومي وغير الحكومي ، لم تجر خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ أية تعديلات على القوانين الحالية تحقق المساواة في الحقوق للمرأة بسبب عدم مبالاة الهيئة التشريعية .

٣٧ - ومن بين الانشطة الرئيسية التي تم الاضطلاع بها لتعزيز عملية التوعية والتعبئة الجماهيرية على أمل قيام المجلسين التشريعيين بايلاء القوانين الحالية والتعديلات المقترحة ما تستحق من الاعتبار ، لا بد من ذكر الحلقة الدراسية المعنية بالحالة الاقتصادية الاجتماعية والقانونية للمرأة الدومينيكية التي نظمتها ادارة النهوض بالمرأة وحضرتها منظمات غير حكومية بالاضافة الى المشرّعات الثماني في الكونغرس الوطني .

٣٨ - وكان من بين أهداف الحلقة الدراسية اطلاع الموظفين الاختصاصيين في المؤسسات الحكومية المعنية على المعاملة التمييزية التي تواجهها المرأة الدومينيكية ، والمساعدة على تحسين مركزها القانوني من خلال خطة عمل تشترك فيها ادارة النهوض بالمرأة والمشرّعات ونقابات العمال والمنظمات النسائية غير الحكومية .

٣٩ - وكجزء من التوصيات المنبثقة عن هذه الحلقة الدراسية تم الاتفاق على عقد حلقة عمل في الكونغرس الوطني في موضوع "المرأة والتشريع" . وقد اقترحت المشرّعات عقد حلقة العمل هذه بهدف رئيسي هو تعزيز الوعي بين المشرّعين الذكور واشراكهم في النظر في المركز القانوني للمرأة ودراسة مشروع التشريع الحالي المصمم لتصحيح الحالة القائمة .

٤٠ - وطوال عام ١٩٨٨ ، عملت ادارة النهوض بالمرأة بشكل وثيق مع المشرّعات في

تنسيق وبرمجة حلقة العمل ، ولكنه اتضح مرة أخرى أن قضايا المرأة لا تحظى بالاولوية على جدول أعمال المشرّعين الذكور ولم يكن في الامكان عقد حلقة العمل .

٤١ - وأعادت التوصيات الاخرى المنبثقة عن الحلقة الدراسية تأكيد التعديلات التي كانت قد ارتئيت في مشروع القانون الاولي الخاص بتعديل القانون المعني . وفيما يلي ترد أهم التغييرات .

واستهدفت التوصيات ما يلي :

- ازالة الفوارق في مجال الارث بين الابناء الشرعيين (المولودين في اطار الزوجية) والابناء المولودين عن الرباط الزوجي بالتراضي ؛

- التوقف عن اعتبار الاجهاض جرما جنائيا في حالات معينة مثل الحمل الناجم عن الاجهاض أو في حالة الاجهاض العلاجي ؛

- الغاء تصنيف الاغتصاب جرما مخلا بالآداب واعادة تصنيفه كجرم ضد السلامة الجسدية والمعنوية وتعديل العقوبات الواجبة التطبيق وفقا لسن الضحية ؛

- عدم تمكين الجاني بعد الآن ، في حالة اغتصاب القاصر ، من استخدام الزواج من الضحية وسيلة للتخلص من الجريمة ؛

- جعل الاعتداء الزوجي جريمة يعاقب عليها ؛

- الغاء اعتبار الزنا أساسا مقبولا لجريمة القتل ؛

- تنظيم شروط توظيف الخادمات في المنازل الخاصة ؛

- تعديل أحكام القانون الزراعي المتعلقة بحيازة الأراضي والارث والتي تؤثر في المرأة .

٤٢ - ونظمت ادارة النهوض بالمرأة في عام ١٩٨٩ مناسبة هامة أخرى لاثارة وعي الشعب وتعبئته . وكان الغرض من ذلك دراسة مشاركة المرأة الدومينيكية في الانتخابات .

٤٣ - وحضر هذه الحلقة الدراسية زعماء الأحزاب الرئيسية وممثلون عن مختلف الاتجاهات الايديولوجية والسياسية . وانبثقت عنها مجموعة من المطالب التي اعتبرت جوهرية اذا أريد تحقيق أي تحسن في الحالة الاجتماعية للمرأة الدومينيكية .

٤٤ - وتشتمل هذه المطالب على نقاط مثل ادخال تعديلات على التشريع الحالي ؛ وتحسين شروط العمل ؛ وانشاء مرافق رعاية نهارية ومغاسل عامة وغيرها ؛ والاعتراف بحق المرأة في الأرض ؛ وسن تشريع بشأن العنف ضد المرأة ؛ وتخصيص موارد أكثر سخاء من الميزانية بغية تنفيذ البرامج والمشاريع التي تستهدف المرأة ؛ واستحداث نظام حصص تناسبي يكفل وصول المرأة الى المناصب الانتخابية ومناصب الخدمة المدنية ؛ واستحداث التسجيل القائم على أساس الجنس في عضوية مختلف الأحزاب السياسية في البلاد ؛ واعادة النظر في النظام التعليمي بغية الغاء التنميط الجنسي ، على أن يتبع ذلك في النهاية صوغ سياسة وطنية تعزز دور المرأة الفعال والمستمر في مجال التنمية الاجتماعية .

٤٥ - وكانت ادارة النهوض بالمرأة ، لدى ترتيبها المناسبات المذكورة أعلاه ، قد تلقت دعما تقنيا وماليا من اليونيسيف التي تقوم كذلك منذ عام ١٩٨٧ بتمويل مشروع للبناء المؤسسي خاص بهذه الادارة .

٤٦ - وبالاضافة الى هذه الأنشطة على الصعيد الوطني ، قامت المشرّعات ، بالنظر الى تمثيلهن الضئيل جدا ، باعتماد عدد من الاستراتيجيات لاثبات وجودهن في الكونغرس . ونجحن ، في جملة أمور ، في عرض بعض مشاريع القوانين المحددة على المجلسين التشريعيين التي سيكون لها بعض التأثير على الأقل على المركز القانوني العام للمرأة .

٤٧ - وكانت مشاريع القوانين التشريعية المقدمة في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ تتعلق بما يلي :

- حق المرأة في تملك قطع أرض في المستوطنات السكنية (أقر مشروع القانون في مجلس النواب ولكن مجلس الشيوخ لم ينظر فيه بعد) ؛

- توفير مرافق رعاية نهارية في أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان وبصورة رئيسية في المباني التجارية والوحدات الصناعية وخاصة في مناطق تجهيز الصادرات ؛

- اصدار أحكام قانونية تمكن الزوجة من أن تختار أثناء اجراءات الطلاق مكان اقامة غير المنزل الزوجي دون أن تفقد أيا من حقوقها (أقر مشروع القانون في مجلس النواب وينتظر الآن أن ينظر فيه مجلس الشيوخ) ؛

- حق الأم في المطالبة بأن تكون قيّمة على طفلها القاصر المتهم بالاخلال الجسيم بالقانون (مشروع القانون موجود حاليا لدى مجلس مراجعة القوانين) .

٤٨ - واشتملت الانشطة المتعلقة بتعزيز المساواة القانونية للمرأة والتي كانت موضع متابعة في البلاد في عام ١٩٨٩ على حملات بعنوان "Y el derecho se hace mujer" (حق المرأة في المساواة القانونية) شنها مركز الخدمات القانونية للمرأة وبعنوان "Tu mujer" (أيتها المرأة) التي نظمها أيضا مركز الخدمات القانونية للمرأة مع مركز بحوث نشاط المرأة ومركز اتحاد الامهات في هاينا وغيرهما من المجموعات والمراكز على مستوى القاعدة الشعبية .

وكانت أهداف هذه الحملات كما يلي :

١ - تشجيع تنظيم وتنسيق وتعبئة الحركات الشعبية الناشئة من أجل الاصلاح القانوني والتغيير الاجتماعي ؛

٢ - اطلاع مختلف المجموعات النسائية على النقاط القانونية موضوع البحث لكي تؤدي المناقشات الى صوغ مشاريع قوانين ؛

٣ - تقديم مشاريع قوانين الى الكونغرس الوطني .

٤٩ - وفي ٢٦ آذار/مارس كانت أربعة مشاريع قوانين تشريعية صاغها المشتركون في الحملات قد قدمت فعلا بشأن المواضيع التالية :

الرباط الزوجي بالتراضي ؛ والعاملات في المنازل الخاصة ؛ ودور الرعاية النهارية ؛ والرعاية الجسدية والنفسية والمعنوية للمرأة .

المادة ٩

الجنسية

٥٠ - تنص المادة ٩ من الاتفاقية على أن يكون للمرأة حق مساو لحق الرجل في اكتساب جنسيتها وجنسية أطفالها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها ، وبوجه خاص ، على ألا يؤثر الزواج من أجنبي تلقائيا على جنسية الزوجة .

٥١ - ولا يزال التشريع الدومينيكي يتضمن أحكاما تمييزية بشأن الجنسية ، ذلك أنه في حالة زواج المواطنة الدومينيكية من أجنبي لا يتمتع ذلك الأجنبي بنفس الامتيازات التي تتمتع بها الأجنبية التي تتزوج رجلا دومينيكيا : فالأجنبية تستطيع اكتساب الجنسية الدومينيكية وقت الزواج اذا أعربت عن رغبتها في ذلك بينما الأجنبي المتزوج من دومينيكية ويرغب في الحصول على الجنسية الدومينيكية يجب عليه اتباع الاجراءات العادية المتعلقة باكتساب الجنسية الدومينيكية أو الحصول عليها عن طريق التجنس .

٥٢ - وفي هذا الشأن ، لم تجر أية تعديلات على الأحكام المشار اليها في التقرير الأولي والتي اعتبرت منطوية على التمييز ضد المرأة ، ولم يتم استحداث أية تدابير جديدة تتعلق بجنسية المرأة وأطفالها في قوانيننا المعنية بالعلاقات الدولية .

المادة ١٥

القانون

٥٣ - تنص هذه المادة على أن تمنح المرأة المساواة مع الرجل أمام القانون وعلى أن تكون لديها لذلك أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل ونفس الفرص لممارسة تلك الأهلية في ادارة الممتلكات وفي الاجراءات القانونية أمام المحاكم وعلى أن تعتبر جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي لها أثر قانوني يستهدف تقييد الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية وعلى أن تمنح المرأة الحق في حرية الحركة والحق في اختيار محل سكناها واقامتها .

٥٤ - وعملا بهذه الولاية وكوسيلة لتحسين المركز القانوني للمرأة الدومينيكية ، اقترح عدد من التعديلات على القانون المدني (بصورة رئيسية على المادتين ٢٢٣ و ٧٥٦) . وقد أشير الى هذه التعديلات ونوقشت بالتفصيل في التقرير الأولي . وحتى تاريخه لم يجر اعتماد التعديلات المقدمة في مشروع تشريع معروض على الكونغرس الوطني باستثناء مشروع القانون المتعلق بحق المرأة المتزوجة في أن تختار بحرية مكان سكناها أثناء اجراءات الطلاق .

٢ - التدابير الخاصة (المادة ٤)

٥٥ - ان صيغة قانون العمل غامضة . فهو يؤيد الصرف وانهاء الخدمة من طرف واحد من وجهة النظر القانونية .

٥٦ - ويتضمن القانون ، من جهة ثانية ، حماية ذات طابع أبوي ولكنه رسمي صرف بينما لا يأخذ في الاعتبار عددا من الحالات القانونية كحالة العاملات في المنازل الخاصة .

٥٧ - وهكذا فان هناك شكا في تنفيذ التشريع الخاص بالعمل في الجمهورية الدومينيكية بالنسبة الى المرأة .

٥٨ - ويرد في الفقرات التالية عدد من التدابير الخاصة التي اعتمدت في الجمهورية الدومينيكية لحماية حقوق المرأة في المجالات ذات الأولوية .

٥٩ - فتنص المادة ٢١١ من قانون العمل على ما يلي بالنسبة الى العاملات الحاملات .

٦٠ - لا يجوز صرف امرأة من وظيفتها لكونها حامل .

٦١ - ولا يجوز أن يطلب من المرأة خلال حملها القيام بأعمال يتطلب أداؤها بذل جهد جسماني لا يتفق مع حالتها .

الفقرة الأولى : يجب أن تحال حالات صرف العاملة الحامل أولا الى ادارة العمل (أو الى السلطة المحلية التي تقوم مقامها) بغية التأكد مما اذا كان الصرف ناجما عن حالة المرأة أم لا .

الفقرة الثانية : أي رب عمل يصرف عاملة حاملا دون مراعاة الاجراءات الواردة في الفقرة الأولى يتوجب عليه أن يدفع لتلك العاملة الاستحقاقات المترتبة لها وفقا لقوانين العمل الحالية بالاضافة الى مبلغ يعادل أجور أربعة أشهر .

٦٢ - المادة ٢١٢ - اذا كان العمل الذي تؤديه المرأة يشكل خطرا على صحتها نتيجة الحمل أو الولادة وتم اثبات ذلك بشهادة صادرة عن طبيب فانه يتوجب على رب العمل أن يوفر لها عملا بديلا .

٦٣ - واذ لم يكن العمل البديل متاحا ، فانه يحق لها أن تأخذ اجازة بدون أي أجر عن الفترة السابقة للولادة أو اللاحقة لها .

٦٤ - المادة ٢١٤ - يحق للمرأة ، خلال فترة الارضاع ، أن تحصل على ثلاث فترات استراحة اضافية كل يوم في مكان عملها لا تقل كل منها عن ٢٠ دقيقة بغية ارضاع طفلها .

٦٥ - بيد أن هذه الاحكام لا تنطبق على الواقع . فبغض النظر عن كل شيء آخر ، لا يوجد في أماكن العمل ذلك النوع من المرافق التي تمكن الأمهات العاملات ، على سبيل المثال ، من ارضاع أطفالهن .

٦٦ - والقصد من هذه الاحكام هو تطبيقها على الموظفات في القطاعين العام والخاص فقط ولا تشمل العاملات في الخدمة المنزلية . ومن هذا المنطلق ، فان قانون العمل ينطوي على التمييز حتى في تصنيف الخدمات .

٦٧ - وخلال الفترة المستعرضة ، لم تدخل أية تعديلات على الاحكام القانونية المتعلقة بتوظيف المرأة والواردة في قانون العمل الدومينيكي .

٣ - المسائل الثقافية والأسرية (المادتان ٥ و ١٦)

هيكل الأسرة الدومينيكية

٦٨ - كان لاتجاهات التنمية الاقتصادية أثر مباشر على تكوين الأسرة الدومينيكية وحجمها . ويمكن أن يرى هذا في الاسقاطات التي وضعها معهد الدراسات السكانية والتنمية والتي دلت على أن ٥١ في المائة من الأسر الريفية تتألف من أسر نواة بينما ٤٧ في المائة من الأسر في المناطق الحضرية تتألف من أسر موسعة .

٦٩ - وعلاوة على ذلك ، يتراوح متوسط عدد الأطفال في الأسرة بين ٣ر٥ في المناطق الريفية و ٥ر٤ في المناطق الحضرية .

٧٠ - ومن المرجح أن يكون أسلوب الأسرة الموسعة استراتيجية تستخدمها الأسر نفسها ردا على الأزمة الاقتصادية التي تزداد سوءا وطريقة لضمان رعاية الأطفال وأداء المهام المنزلية فيما يزداد انخراط المرأة في العمل المنتج خارج البيت .

أنماط الزواج في الجمهورية الدومينيكية

٧١ - من أبرز مظاهر أنماط الزواج في البلاد وجود شكلين من الرباط الزوجي هما الزواج الشرعي من جهة والزواج حسب القانون العام أو الرباط الزوجي بالمعاشرة من جهة ثانية . وهناك زيادة ملموسة في الرباطات الرضائية بالمقارنة بالرباطات الشرعية .

٧٢ - وتسمح التقاليد القانونية الدومينيكية بنوعين من احتفالات الزواج : الزواج المدني والزواج المستند الى القانون الكنسي الذي يعتبر معادلا للزواج المدني وفقا للاتفاق المبرم بين الدولة الدومينيكية والكنيسة الكاثوليكية .

النساء ربات الأسر

٧٣ - تدل استنتاجات آخر تعداد سكاني أن ١ر٢٦ في المائة من الأسر في المناطق الحضرية و ٨ر١٦ في المائة من الأسر في المناطق الريفية كانت ترأسها نساء في عام ١٩٨٩ . وهذا يعني أن ٩ر٤٢ في المائة من الأسر المشمولة في التعداد كانت ترأسها نساء .

٧٤ - وتنطبق احصاءاتنا على فئة الأسرة التي ترأسها امرأة عندما تتحمل المرأة مسؤولية الأسرة بدون شريك ذكر . ويختلف الاجراء بالنسبة الى الرجال لانهم لا يصنفون كارباب أسر الا بوصفهم أزواجا .

٧٥ - وقد كلف المجتمع المرأة تقليديا بمسؤولية رعاية الأطفال وتنشئتهم وتوجيههم ورعاية الأسرة . ومع أن المرأة أصبحت الآن تشترك في الحياة الانتاجية في البلاد ، فان الهياكل المادية والاجتماعية وغيرها من الهياكل التي تسهل هذه العملية بتخفيف عبء مسؤوليات الأسرة عن كاهلها غير موجودة .

٤ - تدابير مكافحة البغاء والاتجار بالمرأة (المادة ٦)

٧٦ - لدى اعداد هذا التقرير الثاني ، أخذنا في اعتبارنا المسائل التي أثيرت أثناء النظر في التقرير الأولي ، وهي مسائل أخذت الحكومة على عاتقها أن تسهب في بحثها في التقرير الثاني . ويتعلق بعض هذه المسائل بالقوانين التي تعاقب ممارسة البغاء . وقد نوقش هذا الموضوع أدناه بغية توفير معلومات اضافية الى الخبراء الذين سيدرسون هذا التقرير الثاني .

تدابير مكافحة العنف الجنسي

٧٧ - لا يعرّف قانون العقوبات العنف الجنسي ضد المرأة ولكنه يعتبر الاغتصاب من الجرائم المصنفة "جرائم مخلة بالآداب" اذ يعرّفه كما يلي : "مواقعة جنسية عادية غير مشروعة مع أنثى دون مشاركتها الطوعية" ويفرض العقوبات التالية (المادة ٣٣٢) :

- أي ذكر يدان بجريمة اغتصاب أنثى يقل عمرها عن ١١ عاما يتعرق لعقوبة الحبس لمدة تتراوح بين ٦ سنوات وعشر مع الأشغال الشاقة ؛

- اذا كان سن الضحية يبلغ ١١ عاما أو أكثر ، تراوحت عقوبة الحبس بين ثلاث سنوات وخمس مع الأشغال الشاقة ؛

- أي ذكر يدان باغتصاب أنثى يبلغ عمرها ١٨ عاما أو أكثر ، يتعرض لعقوبة الحبس لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات وست .

٧٨ - وينص قانون العقوبات كذلك على أن الاغتصاب يعتبر جرما مشددا اذا كان الطرف الجاني قريب الضحية أو شخصا ذا سلطة عليها أو ولي أمرها أو وصيا عليها أو كاهنا أو رجل دين أو موظفا حكوميا يرتكب الفعل في مكان العمل .(١)

---

(١) "Cuando la violencia sexual es un crimen" (عندما يكون العنف الجنسي جريمة) : Journal Igualdad ، السنة ١ ، ٤ ، ١٩٨٦ ، الصفحة ٨ ، مركز الخدمات القانونية للمرأة ، سانتو دومينغو .

٧٩ - وتنص المادتان ٨ و ٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أن ادارة الادعاء العام (المدعي العام أو المدعي المحلي) أو قاضي التحقيق أو أعضاء النيابة العامة في محاكم الاستئناف يكونون ، تحت اشراف رئيس نيابات الدولة ، مسؤولين عن التحقيق في الجرائم والافعال المنطوية على العنف ضد المرأة وعن جمع الادلة وعن تقديم الفاعلين الى المحاكم المكلفة بمعاقبتهم .(١)

٨٠ - وعلاوة على ذلك ، تتناول المادة ٣٣١ من قانون العقوبات الاعتداء الفاحش ؛ وتحدد المادة ٣٣٣ الظروف المشددة المتصلة بالجرائم المشمولة في المادتين ٣٣١ و ٣٣٢ ؛ وتتعلق المادتان ٣٣٤ و ٣٣٥ بالقوادة وافساد القصر ؛ وتورد المواد ٣٣٦ الى ٣٣٩ جميع الاحكام المتعلقة بالزنا ؛ وتشير المادة ٣٤٠ الى تعدد الزوجات .

٨١ - وتظهر هذه المواد جميعها في القسم الرابع من قانون العقوبات الذي يجمع بين جميع الجرائم المصنفة "جرائم مخلة بالآداب" .

٨٢ - ويرتئي مشروع القانون الاولي لتعديل القوانين القائمة حاليا والمنطوية على التمييز ضد المرأة ادخال تغييرات في قانون العقوبات .

ممارسة البغاء

٨٣ - أثناء النظر في التقرير الأولي طرحت أسئلة عن العلاقة بين ممارسة الشابات للبغاء والاعتبارات الاقتصادية .

٨٤ - ونحن نؤيد ما جاء في الرد الذي قدمه ممثل الحكومة الدومينيكية ، أي أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تزداد سوءا والتي عانتها الجمهورية الدومينيكية في الأعوام الأخيرة أدت الى الابقاء على ممارسة البغاء بين الشابات .

٨٥ - والنساء هن اللاتي يشعرن بآثار هذه الأزمة الآخذة في الازدياد بكثافة بالغة ويضطررن الى البحث عن استراتيجيات بديلة للبقاء .

٨٦ - ونتيجة للبطالة المرتفعة المقترنة بعوامل أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية تلحق الضرر بالمرأة ، يمكن للمرء أن يقدّر بسهولة أن النساء ، ولا سيما الشابات ، عرضة لممارسة البغاء بتشجيع من القطاعات التي تستغل هذه الحالة تجاريا .

---

(١) "Cuando te querelles no te dejes ofender" (عندما تقدم شكوى ، لا تعرّض نفسك للأذى) Journal Igualdad ، السنة ١١ ، ٧ ، ١٩٨٧ ، الصفحة ١٠ .

٨٧ - وبالانتقال الى مسألة أخرى ، تقوم ادارة النهوض بالمرأة حاليا بدراسة حالات الاغتصاب ضد النساء والفتيات بغية ادراك مشكلة العنف الجنسي في الجمهورية الدومينيكية والتمكن من اقتراح خطوات ايجابية لمكافحة هذه الظاهرة .

هجرة النساء

٨٨ - كثرت في السنوات الاخيرة هجرة النساء الدومينيكيات الى البلدان الأوروبية وجزر أخرى في منطقة الكاريبي . ولا تتوفر أرقام رسمية عن نسبة المهاجرات أو الانشطة التي تقمن بها ، ولكن استنادا الى الملاحظة والاختبار والمعلومات غير الرسمية والتقارير الصحافية نستطيع الاستنتاج بأن عددا كبيرا من النساء الدومينيكيات يهاجر لأسباب اقتصادية وربما للعمل في البغاء .

٨٩ - وهناك ما يدل على أن النساء الدومينيكيات ، وخاصة في البلدان الأوروبية ، يعانين من المضايقة وسوء المعاملة ويقال انهن يعملن في البغاء .

٩٠ - وقد ظهرت في السنوات الأخيرة سلسلة كاملة من المقالات في الصحف وفي المنشورات النسائية تتحدث عن حالات الاتجار بالأشخاص . وعلى سبيل المثال :

(١) في الصفحة ٤ من عدد الصحيفة الوطنية Ultima Hora (أولتيما هورا) الصادرة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ وتحت عنوان "فتيات راقصات لسويسرا" قام مركز المرأة لأمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا وافريقيا بتحذير النساء الدومينيكيات "من الاقتناع بأقوال رجال أعمال سويسريين مزعومين يعرضون عليهن العمل كراقصات في بلدان أوروبية لأن هذا يعني البغاء ... فالفتيات اللاتي يستخدمن كراقصات يصبحن في نهاية المطاف مستعبدات من جانب شبكات للبغاء يقال انها تعمل في البلد المعني ."

(٢) ورد كذلك في عدد الصحيفة الدومينيكية "El Nacional" (إل ناثيونال) الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ نبأ في الصفحة ٣٥ بعنوان "سلطات كوراسو تعيد النساء الى الجمهورية الدومينيكية لعدم وفائهن بالمتطلبات"[(١)] جاء فيه : "أعادت سلطات كوراسو أمس ١٤ امرأة دومينيكية لأنهن لم يتمكن من الوفاء بمتطلبات الدخول الى تلك الجزيرة الكاريبية . وهذه هي المجموعة الثانية التي تمنع من دخول كوراسو خلال الايام القليلة الماضية ."

---

(١) تشمل هذه المتطلبات تسليم مبلغ معين من المال بالدولار (٢٠٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة) بغية دخول الجزيرة الكاريبية .

٩١ - وقال بعض هؤلاء النساء ، لدى عودتهن ، ان سلطات كوراسو تعتقد خطأ بأن جميع النساء الدومينيكيات اللاتي يسافرن الى تلك الجزيرة يفعلن ذلك من أجل ممارسة البغاء .

٥ - المسائل المتصلة بالمشاركة في السياسة (المادتان ٧ و ٨)

أولا - معلومات أساسية عامة

٩٢ - خلال الفترة المستعرضة ، تميز المسرح السياسي في الجمهورية الدومينيكية بالترشيح للانتخابات بحيث ان جميع الانشطة والاجتماعات المنظمة المتعلقة بمشاركة المرأة في السياسة تركزت حول هذه المناسبة الوطنية ، وهي مناسبة هامة جدا في الحياة السياسية الدومينيكية . وعلى أساس هذه الخلفية يأخذ النقاش المتعلق بمشاركة المرأة في السياسة أهمية متزايدة .

٩٣ - وتسعى ادارة النهوض بالمرأة وكذلك الحركات النسائية وسائر المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال المرأة الى التحفيز على تحليل هذه المسألة ومناقشتها بشكل أكثر تعمقا .

ثانيا - المناسبات والانشطة والمطالب

المناسبات

٩٤ - أقيمت مناسبات مختلفة في البلاد بشأن هذا الموضوع . وبالنظر الى أهميتها بالنسبة الى المجتمع الدومينيكي وتأثيرها عليه ، فقد وصفت بالتفصيل أدناه .

(١) حلقة دراسية بشأن مشاركة المرأة في السياسة : كانت هذه الحلقة التي عقدت في عام ١٩٨٧ من تنظيم ادارة النهوض بالمرأة وتحت رعاية لجنة البلدان الامريكية للمرأة واليونيسيف . وكان في جملة من حضرها عضوات في الكونغرس وممثلات للمنظمات النسائية والاحزاب .

(٢) المؤتمر الخامس للنساء الديمقراطيات المسيحيات في أمريكا اللاتينية : استضافت هذه المناسبة الدولية نساء حزب الاصلاح الاجتماعي المسيحي وكانت أهدافها الاساسية وضع تصور للمرأة حتى عام ٢٠٠٠ واعتماد مواقف تدعم الحكومات الديمقراطية التي تجري اقامتها في أمريكا اللاتينية .

(٣) المؤتمر الخاص بالدستور الذي عقده اتحاد النساء الديمقراطيات الاجتماعيات المنتسب الى الحزب الثوري الدومينيكي .

(٤) الحلقة الدراسية المعنية بمشاركة المرأة في الانتخابات : نظمت هذه الحلقة الدراسية العالية المستوى والمنعقدة في عام ١٩٨٩ ادارة النهوض بالمرأة واليونيسيف وحضرها زعماء الأحزاب الرئيسية وممثلو مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية في البلاد . وقد وضعت هذه الحلقة التي عقدت أثناء الترشيح للانتخابات مبادىء توجيهية هامة بشأن الدور الذي ينبغي أن تقوم به المرأة في المنافسات الانتخابية .

الانشطة والمطالب

٩٥ - في هذه اللحظة التاريخية ، تمر الجمهورية الدومينيكية بأزمة اقتصادية واجتماعية شديدة بينما تقوم المرأة بالبحث عن بدائل للبقاء وتبتكر هياكل تنظيمية جديدة وأشكالا جديدة من النشاط السياسي الذي يلبي احتياجات المجتمع .

٩٦ - وعلاوة على ذلك ، تطالب المرأة بمشاركة أكبر في اتخاذ القرارات السياسية الى جانب مطالبتها بالوصول بصورة متزايدة الى المناصب الانتخابية في الأحزاب التي تنتمي اليها وفي المجتمع ككل على حد سواء .

٩٧ - وبغية التعريف بالعمل الذي قامت به المرأة الدومينيكية خلال هذه الفترة وبمطالبها ، شن مركز بحوث نشاط المرأة ، وهو منظمة غير حكومية ، حملة عنوانها "Igualdad, algo más que palabras" [المساواة شيء أكثر من الكلمات] . وكانت أهداف هذه الحملة كما يلي :

(١) اظهار أهمية صوت المرأة كقوة ضاغطة تستطيع احداث تغييرات في حالة المرأة ؛

(٢) المساعدة في برنامج سياسي يتضمن الحد الأدنى من المطالب بغية تأمين شمل قضايا المرأة في برامج جميع الأحزاب ؛

(٣) تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة وقت الانتخابات عن طريق استخدام وسائط الاعلام الجماهيري وسائر تقنيات النشر ؛

(٤) تشجيع الأنشطة الطوعية النسائية استجابة للبرامج الانتخابية للأحزاب .[(١)] وكجزء من الحملة ، صدرت وثيقة تتضمن المطالب (المرفق ١) .

---

(١) المجلة الدورية Quehaceres ، الصفحة ٢ ، السنة ١٠ ، مركز بحوث نشاط المرأة ، سانتو دومينغو .

ثالثا - تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية والحكومة والكونغرس وأماكن أخرى

٩٨ - ان النظام الديمقراطي السائد في الجمهورية الدومينيكية يسمح للشعب بحرية تكوين الرابطات . ولذا فان لدينا مجموعة من الأحزاب السياسية ذات الايديولوجيات المختلفة والهياكل التنظيمية الخاصة .

٩٩ - وضمن هذه المجموعة من الأحزاب السياسية هناك ثلاثة أحزاب تعتبر رئيسية على أساس عدد أعضائها العاملين واندماجها في المجتمع الدومينيكي وعدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات الوطنية الأخيرة .

١٠٠ - ونورد بالتفصيل فيما يلي تمثيل المرأة في هذه الأحزاب الثلاثة لأننا نعتقد بأن هذا سيبين مدى مشاركتها السياسية .

في الأحزاب

(أ) حزب الاصلاح الاجتماعي المسيحي

يضم الهيكل التنظيمي لهذا الحزب فرعا للمرأة . وتضم لجنة السياسة الوطنية التي تتألف من ١٠٠ عضو ١٩ امرأة ولكن لا توجد غير امرأة واحدة في اللجنة التنفيذية (الهيئة العليا للحزب) .

١٠١ - وفي انتخابات عام ١٩٩٠ ، شكلت أفرقة من عضوات الحزب لدعم مرشحيهن الوطنيين . ورشح الحزب الدكتور هواكيم بالاغوير لرئاسة الجمهورية . وقد عرفت أفرقة الدعم النسائية هذه بأسماء "المرأة المصلحة في العمل" و "المرأة مع بالاغوير" و "المرأة والمستقبل وبالاغوير" .

(ب) حزب التحرير الدومينيكي

١٠٢ - ان لجنة السياسة الخاصة بالحزب والمؤلفة من تسعة أعضاء تضم امرأتين ، أي ما يمثل ٢ر٢٢ في المائة .

١٠٣ - وتبلغ نسبة عضوات الحزب العاملات ٣٠ في المائة . وتشكل النساء ٧٥ في المائة من قيادة القاعدة الشعبية .

١٠٤ - وليس لدى حزب التحرير الدومينيكي فرع للمرأة لأن ذلك يعتبر تمييزا ضد المرأة ولأن أعضاء الحزب يعتبرون مجموعة متجانسة ذات أهداف مشتركة .

(ج) الحزب الثوري الدومينيكي

يضم الهيكل التنظيمي لهذا الحزب فرعا للمرأة . وتبلغ نسبة العضوات العاملات على الصعيد الوطني ٤١ر٤٧ في المائة . وتضم اللجنة التنفيذية الوطنية ، وهي أعلى هيئة رئاسية ، امرأة في عضويتها كما تتولى امرأة منصب نائب رئيس في اللجنة البلدية للاقليم الوطني . وينص قرار داخلي للحزب على أنه "... ينبغي أن تشكل النساء ما يصل الى ٢٠ في المائة من جميع الأجهزة التنفيذية للحزب" .(١) ويتوجب على هذا الحزب كذلك أن يتقيد بولاية من الدولية الاشتراكية (التي ينتسب اليها) تقضي بأن تشغل النساء ٢٥ في المائة من جميع المناصب الانتخابية .

في الحكومة

١٠٥ - شاركت المرأة في الحكومة بشكل بارز اذ تولت عددا من المناصب العالية كما يمكن أن يرى من المرفق ٢ الذي يبين أهم المناصب التي شغلتها النساء خلال العامين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

١٠٦ - وفي مجال الخدمة المدنية ، تتولى النساء ١٤ منصبا هاما في مختلف المكاتب الحكومية . وخصصت كذلك خمسة مناصب هامة للنساء في سلك القضاء ، بما في ذلك ادارة النيابة العامة التي هي أعلى سلطة في النظام القضائي الدومينيكي .

١٠٧ - وفيما يتعلق بالسلك الدبلوماسي والشؤون الخارجية بوجه عام ، تتولى ٢٣ امرأة مناصب عالية ؛ وفي مجال المال والمصارف ، عينت امرأتان في منصبين اداريين ؛ وفي مجال الرعاية الاجتماعية التابعة للدولة ، تتولى أربع نساء مناصب تنفيذية هامة .

١٠٨ - وعلاوة على ذلك ، انتخبت امرأة لعضوية اللجنة الخاصة باحتفالات الذكرى المئوية الخامسة ؛ وتتولى نساء كذلك مناصب ادارية في قطاع الصحة وفي قطاع المؤسسات الصغيرة وفي الادارة الحكومية الاقليمية وفي مجال التجارة .

١٠٩ - وتتولى امرأتان منصبي مساعدة للرئيس ومساعدة خاصة للرئيس . وترئس امرأة وزارة المالية في الوقت الحاضر (أنظر المرفق ٢) .

---

(١) نيفار دي فيرنانديز ، نورا . Participación de la mujer en el Bloque Institucional Socialdemócrata (BIS-PRD) [تمثيل المرأة في الكتلة المؤسسية للديمقراطيين الاجتماعيين] ، حلقة دراسية بشأن مشاركة المرأة في الانتخابات ، الصفحة ١٠ .

في الكونغرس

١١٠ - حال تمثيل المرأة المنقوص في الكونغرس دون اعطائها تأثيرا كبيرا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتدابير والقوانين المفيدة لها . ولا بد من الاشارة أيضا الى أنه عندما تدخل المرأة الكونغرس فانها تدخله كممثلة لحزب ، والحزب هو الذي يتولى احالة التشريعات والتدابير المقترحة من خلال كتلته في الكونغرس .

١١١ - وفي انتخابات عام ١٩٨٦ ، شكلت النساء ٤٨ في المائة من الناخبين . وفي الكونغرس الجديد لا يضم مجلس النواب المؤلف من ١٢٠ نائبا سوى ١٠ نساء ولا يضم مجلس الشيوخ المؤلف من ٣٠ عضوا سوى امرأة واحدة ؛ ولم تحصل النساء كذلك الا على ٤٠ منصبا انتخابيا أي أقل مما حصلن عليه في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨ عندما حصلن على ٦٣ و ٧٠ منصبا على التوالي .

١١٢ - وكانت مشاركة المشرعات الدومينيكيات في المؤتمر الثاني للمشرعات في أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي نظم كجزء من اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في بلغاريا ، قد ساهمت في وضع مبادىء توجيهية بشأن دورهن كمشرعات .

١١٣ - بيد أنه لا بد من التأكيد على أن الهدف الجلي لعضوات الكونغرس هو تشكيل نواة داخل الكونغرس بغية دعم مصالحهن كنساء ومتابعتها . وقد تعرقل تحقيق هذا الهدف بسبب موطن ضعف أساسي هو قلة عددهن في الكونغرس .

١١٤ - ونود أن نبين أن عضوات الكونغرس الدومينيكيات تميزن بمواظبتهن على حضور الاجتماعات وباجتهادهن في أداء المهام الموكولة اليهن . وقد عملت النساء ، داخل الكونغرس ، في اللجان الخاصة وفي وظائف في المكتب التنفيذي لمجلس النواب . بيد أن النساء في هذه المناصب الادارية المتوسطة المستوى عملن في جميع الحالات كعضوات أو أمينات للسر كما تولت امرأة منصب نائب الرئيس في حالة استثنائية واحدة .

رابعا - المشاركة في الانتخابات

١١٥ - نود أن نبين أدناه الأحداث والتطورات الرئيسية التي اشتركت فيها النساء على المسرح الانتخابي الدومينيكي .

(١) السيدة رفائيلا لاديسما بيريز أصبحت أول مرشحة دومينيكية لرئاسة الجمهورية في انتخابات عام ١٩٩٠ . وقد رشحها أحد الأحزاب الصغيرة هو الحزب الديمقراطي الاجتماعي . وكانت بوصفها امرأة مرشحة قد حصلت على دعم الفريق السياسي "قرار المرأة ٩٠" .

(٢) في انتخابات عام ١٩٩٠ ، شكلت النساء ٥٤ في المائة من الناخبين . وكان تصويتهن حاسما بسبب تجاوزهن لنصف عدد الناخبين .

١١٦ - ومع أن هذا التقرير لا يشمل على وجه التحديد سوى الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، فقد أعد في الواقع بعد اجراء انتخابات عام ١٩٩٠ . ولذلك نستطيع أن نشير الى نتيجة الانتخابات من حيث تمثيل المرأة لاعتقادنا بأهمية ذلك .

<u>نتائج الانتخابات للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤</u> :

(١) انخفض عدد عضوات مجلس الشيوخ من ١ الى صفر .

(٢) زاد عدد عضوات مجلس النواب من ١٠ الى ١٢ (٨ يمثلن حزب الاصلاح الاجتماعي المسيحي و ٦ يمثلن حزب التحرير الدومينيكي) .

(٣) اشتركت الحركة النسائية المستقلة في انتخابات عام ١٩٩٠ التي طلبت الاشتراك فيها وحصلت فيها على اعتراف المجلس الانتخابي المركزي ، وهو الهيئة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات العامة .

(٤) شكلت الحركة المستقلة للوحدة في العاصمة ونالت الاعتراف بها وقدمت مرشحة لمنصب نائبة .

(٥) وجد أن الأحزاب الصغيرة في الجمهورية الدومينيكية ترشح عددا أكبر من المرشحات للمناصب الانتخابية مما ترشحه الأحزاب الكبيرة وأن الأحزاب الكبيرة ترشح نساء للمناصب التي تعرف أنها لن تنجح في الحصول عليها مما يعرقل بشكل واضح انتخاب عدد أكبر من النساء .

٦ - <u>المسائل التعليمية (المادة ١٠)</u>

١١٧ - يقر دستور البلاد بحق جميع السكان في التعليم دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو المركز الاجتماعي . وبناء على ذلك فان نظام التعليم الحكومي يوفر التعليم المجاني في المرحلتين الابتدائية والثانوية وفي المدارس المسائية للكبار .

١١٨ - ومن ناحية أخرى ، تجري عملية خوصصة التعليم وبصورة رئيسية على المستوى العالي (الجامعي) ، مما يعني أن فرص التعليم لكل من الذكور والاناث ستصبح متأثرة بالعوامل الاقتصادية الاجتماعية . وعلاوة على ذلك ، فان استمرار التنميط والمواقف القائمة على التحيز الجنسي في نظام التعليم الدومينيكي واستمرار الانماط

والمعتقدات الثقافية التقليدية بين السكان يتجسدان في التعليم الذي يفصل فيه بين الجنسين . وفي حالة التعليم المهني والتقني يحدث الفصل فعلا ضمن النظام الفرعي للتعليم بحيث يوجه الطلاب الذكور نحو الدورات التقنية والطالبات نحو قطاع الخدمات . وهكذا نجد أن مراكز التدريب التكنولوجي الرئيسية الأربعة التي توفر التعليم النظري والعملي في مجالات الهندسة التكنولوجية وتشكيل الخشب والهندسة الكهربائية والراديو والتلفاز والفنون التخطيطية مقصورة على الذكور من الطلاب .

١١٩ - ولا تزال الكليات المتعددة الفنون ، من ناحية أخرى ، توفر التدريب في مجال الطهي والحرف اليدوية وتفصيل الثياب وصنعها وترتيب الزهور والخياطة وصنع الحلويات والخزف .(١)

١٢٠ - وفيما يتعلق بالتغطية التعليمية ، فان المعلومات الاحصائية غير موثوق بها وقديمة العهد . وعلى الرغم من هذه النواقص ، تكشف الدراسات عن زيادة مطردة في التحاق الاناث بالتعليم الثانوي والعالي في الجمهورية الدومينيكية منذ الستينات . وترتبط هذه العملية ارتباطا وثيقا بحركات الهجرة الداخلية التي أدت الى تجاوز مؤشر التحاق الاناث معدل ١٠٠ بحلول الثمانينات . وتتوفر هذه المظاهر في المناطق الريفية كما في المناطق الحضرية وفي كل من التعليم الحكومي والخاص .

١٢١ - وكانت هناك ١٣٧ طالبة مقابل كل ١٠٠ طالب في المدارس الثانوية الخاصة في البلاد في عام ١٩٨٤-١٩٨٥ و ١٢٦ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى في المدارس الثانوية الحكومية التقليدية في عام ١٩٨٥-١٩٨٦ و ١١٢ طالبة مقابل كل ١٠٠ طالب ملتحقين بالجامعات في عام ١٩٨٧ .(٢)

١٢٢ - وهناك فوارق بين أنماط الالتحاق بالمدارس الابتدائية في القطاعين الحكومي والخاص . ويبين الاتجاه في السنوات الأخيرة أن نسبة الالتحاق بالمدارس الحكومية آخذة في الانخفاض بينما يزداد الالتحاق بالمدارس الخاصة بصورة مطردة ، وخاصة في العاصمة حيث يقوم معظم المؤسسات الخاصة .

---

(١) مأخوذ من وثيقة بعنوان Presencia del componente mujer en los planes y proyectos de la Secretaria de Educación, Bellas Artis y Cultos [وجود عنصر الاناث في برامج ومشاريع ادارة التعليم والفنون الجميلة والشؤون الدينية] ، ادارة التعليم والفنون الجميلة والشؤون الدينية ، نشرة مستنسخة ، ١٩٨٩ .

(٢) ادارة التعليم والفنون الجميلة والشؤون الدينية ، دراسة استقصائية تحليلية لقطاع التعليم الرسمي ، سانتو دومينغو ، ١٩٨٥ ، الصفحة ١٣٧ .

١٢٣ - ويكشف الالتحاق بالمدارس الابتدائية الحكومية عن أن أعداد الصبيان والبنات متساوية تقريبا . ففي عام ١٩٨٥-١٩٨٦ ، بلغت نسبة التلميذات ٥١ر٠ في المائة من المجموع . وكانت نسبة الحضور في المدارس الابتدائية في القطاعين الحكومي والخاص قد بلغت ٩٠ر٨ في المائة في عام ١٩٨٦-١٩٨٧ . وهناك صفة مميزة للحضور على المستوى الابتدائي وهي أن نسبة الالتحاق تنخفض كلما ارتفع مستوى الصف . وهكذا فان من بين العدد الاجمالي للتلاميذ الملتحقين بهذا المستوى في عام ١٩٨٥-١٩٨٦ (٣١٧ ٩٢٦) كان ٣٠ر٦ في المائة في الصف الاول و ١٧ر٩ في المائة في الصف الثاني و ١٥ر٨ في المائة في الصف الثالث و ١٤ر١ في المائة في الصف الرابع و ١١ر٨ في المائة في الصف الخامس و ٩ر٨ في المائة فقط في الصف السادس .

١٢٤ - ويبين تحليل قائم على أساس الجنس أن الطالبات تبقين فترة أطول في المدارس من الطلاب الذكور لانه على الرغم من أن عدد الصبيان الذين يدخلون المدارس يفوق عدد البنات فقد كانت نسبة البنات أعلى قليلا في الصفوف الثلاثة الاخيرة من التعليم الابتدائي . ومن أصل جميع الاطفال الملتحقين بالنظام الابتدائي الحكومي في عام ١٩٨٤-١٩٨٥ كانت النسبة في الصف الاول ٣١ر٧ في المائة للصبيان و ٢٩ر٤ في المائة للبنات بينما كانت نسبة الاناث أعلى قليلا في الصف السادس اذ بلغت ٩ر٢ في المائة للصبيان في مقابل ١٠ر٢ في المائة للبنات .

١٢٥ - وعلى الرغم من هذه الارقام التي تبين نسبة تسرب أدنى بين التلميذات ، فان هناك حاجة الى أرقام موزعة على أساس الجنس بغية التأكد من الاثر الذي تتركه مشكلتان رئيسيتان أخريان على البنات في نظام التعليم الدومينيكي ، وهما الاعادة والصفوف التي تضم أعمارا مختلفة .

١٢٦ - ولا بد من اجراء اصلاحات رئيسية لمعالجة المشاكل الخطيرة التي يتعرض لها النظام التعليمي ككل : اجراء تحسينات في المنهاج وفي نوعية التدريس واجراء تخفيض في نسبة الاطفال (الكبيرة الآن) في سن الدراسة الذين لا يدخلون المدارس ، وما الى ذلك .

١٢٧ - وفيما يتعلق ببرامج التعليم الموسعة ولا سيما تعليم الكبار ، لا يبدو أن فرصا متكافئة تتاح للرجال والنساء في المناطق الحضرية والريفية . ومن بين ٨٦٨ ٦٨ شخصا التحقوا ببرامج تعليم الكبار في عام ١٩٨٧-١٩٨٨ كان هناك ٦٨٣ ٤٠ رجلا و ١٨٥ ٢٨ امرأة . وقد بلغ مجموع الملتحقين في المناطق الحضرية ٦٢٤ ٥٨ (٣٧٦ ٣٣ رجلا و ٦٤٨ ٢٤ امرأة) وفي المناطق الريفية ٢٤٤ ١٠ (٧٠٧ ٦ رجال و ٥٣٧ ٣ امرأة) . وهذه الارقام صغيرة جدا اذا ما قورنت بعدد الاميين البالغ أكثر من مليون شخص .

١٢٨ - وفي عام ١٩٨٧-١٩٨٨ بلغ عدد الطلاب الملتحقين بمدارس التدريب اليدوي الحكومية في الجمهورية الدومينيكية والبالغة ٦٧ مدرسة ١٣١ ٩ بينهم ٦٥٠ ٩ (كذا) فتاة تلقين التدريب في مهارات يدوية تقليدية كما ذكر سابقا .

٧ - المسائل المتصلة بسياسة العمالة (المادة ١١)

الاناث من السكان

١٢٩ - يفيد آخر تعداد للسكان والمساكن في جميع أنحاء البلاد بأن عدد سكان الجمهورية الدومينيكية في عام ١٩٨١ بلغ ٩٧٧ ٦٤٧ ٥ نسمة بينهم ٤٩ر٨ في المائة من الاناث و ٥٠ر١ في المائة من الذكور . وبالمقارنة ببيانات التعداد السابق (١٩٧٠) فان هذا العدد يمثل زيادة سنوية في السكان قدرها ٢ر١ في المائة .

١٣٠ - وتبين التقديرات التي وضعها مكتب التخطيط الوطني ومعهد الدراسات السكانية والتنمية والمركز الديمغرافي لامريكا اللاتينية أن عدد سكان الجمهورية الدومينيكية يبلغ ١٠٧ ٠١٩ ٧ نسمة وأن عدد الاناث يبلغ ٠٦٥ ٤٥٢ ٣ نسمة مما يعادل ٤٩ في المائة من مجموع السكان (أنظر الجدول ١) .

١٣١ - ويتألف حوالي خمس السكان الاناث من نساء تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاما بينما تتراوح أعمار ٤ر٥٨ في المائة من السكان الاناث بين ١٥ و ٦٤ عاما .

المشاركة في الانشطة الاقتصادية

١٣٢ - استنادا الى الاسقاطات التي وضعها مكتب التخطيط الوطني ، قدرت نسبة الاناث من السكان الناشطين اقتصاديا في البلاد ككل في عام ١٩٨٨ بما مقداره ٤٨ في المائة أي حوالي ٧٠٠ ٩٤٥ امرأة (أنظر الجدول ٢) .

١٣٣ - وتدل بيانات التعداد كذلك على أن المعدل الاجمالي للمشاركة في القوة العاملة في عام ١٩٧٠ بلغ ٤ر٤٩ في المائة بحيث بلغ معدل الذكور ٦ر٦٦ في المائة ومعدل الاناث ٢٧ في المائة . وبحلول عام ١٩٨٨ ارتفع المعدل الاجمالي الى ٥٨ في المائة وارتفع معدل النشاط لدى النساء الى ٤١ في المائة .

١٣٤ - وبزيادة مشاركة المرأة في الانشطة الانتاجية تجاوزت البطالة لدى الاناث البطالة لدى الذكور ولا سيما في المناطق الريفية حيث كان معدل البطالة في عام ١٩٨٠ قد بلغ ٥٣ في المائة للنساء مقابل ١٤ في المائة للرجال . والبطالة لدى الاناث في المناطق الريفية كذلك أعلى منها في المناطق الحضرية اذ لم يكن المعدل في المناطق الحضرية لعام ١٩٨٠ سوى ٥ر٢٤ في المائة (أنظر الجدول ٣) . ويقدر مكتب التخطيط الوطني أن ٢٩ في المائة من السكان الاناث الناشطات اقتصاديا كن عاطلات عن العمل في عام ١٩٨٨[(١)] .

---

(١) ورقة قدمها مجلس التخطيط الوطني في الحلقة الدراسية المعنية بصوغ السياسات ، ١٩٨٩ .

١٣٥ - وتحدث هذه الزيادة في مشاركة المرأة في سوق العمل بشكل متواز مع الزيادة في عدد ربات الاسر وفي عدد الاناث في الاسر التي لا يوجد فيها ذكور راشدون

١٣٦ - وهناك نظرية مفادها أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل جاءت الى حد كبير تلبية للحاجة الماسة الى توليد الدخل بغية مواجهة الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها الجمهورية الدومينيكية .

١٣٧ - وعلاوة على ذلك ، فان تدفق المرأة هذا على سوق العمل يجري ضمن اطار تبعية المرأة المستمر في الاسرة . وهذا يعني أن المرأة تبقى تتحمل المسؤولية الرئيسية عن المهام المنزلية حتى وان اتخذت عملا لها خارج المنزل .

الحالة التعليمية

١٣٨ - يزداد معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في المناطق الحضرية زيادة ملحوظة مع ازدياد تحصيلها التعليمي .

١٣٩ - وفي حالة موظفي القطاع العام ؛ يفيد المكتب الوطني لادارة شؤون الموظفين[(١)] أن المستوى التعليمي بين النساء أعلى منه بين الرجال .

١٤٠ - وعلى الرغم من ذلك فان نسب الطالبات في اطار نظام التعليم التقني والمهني منخفضة لان النساء يملن الى التدريب في المواضيع أو المهارات التقليدية . ويظهر هذا بوضوح من الدورات التي يقدمها معهد التدريب التقني والمهني حيث كان الطلاب البالغ عددهم ٨٢٣ ٥٣ طالبا والذين تخرجوا بين عامين ١٩٨٥ و ١٩٨٩ يضمون ٥٢٥ ١٥ امرأة (أنظر الجدول ٤) . ونسبة العاملات اللاتي يلتحقن بهذه الدورات أو البرامج التدريبية منخفضة جدا بالمقارنة بنسبة العمال الذكور .

المهن التي تؤديها المرأة

١٤١ - يمكن مشاهدة الارتباط الوثيق القائم بين مستوى المرأة التعليمي واستخدامها في مختلف فئات الوظائف .

١٤٢ - وتفيد البيانات الاحصائية أن مجموع السكان الناشطين اقتصاديا في الفئات المهنية والتقنية وغيرها من فئات العمال في عام ١٩٨٠ بلغ ٥٠٠ ٧٠ شخص تشكلت النساء ٤٩ر٥ في المائة منهم . بيد أن نسبة النساء العاملات في هذه الفئة المهنية الى مجموع النساء الناشطات اقتصاديا بلغت ٧ر٤ في المائة .

---

(١) قدمت الدراسة الاستقصائية التشخيصية القطاعية للمكتب الوطني لادارة شؤون الموظفين الى الحلقة الدراسية المعنية بصوغ السياسات ، ١٩٨٩ .

١٤٣ - وفيما يتعلق بمناصب اتخاذ القرار ، لا تزال المرأة تحتل المناصب الادارية المتوسطة . ويتضح هذا من احصاءات موظفي الخدمة المدنية حيث كان الرجال في عام ١٩٨٤ يشغلون ٧٣ في المائة من المناصب من رتبة رئيس قسم الى مستوى وزير . ولا صلة لهذا التمييز في التوظيف بمستويات التعليم الرسمي التي هي أعلى بين الاناث مما هي بين الذكور العاملين في الخدمة المدنية .

١٤٤ - وتبين دراسة لتوزيع النساء الناشطات اقتصاديا حسب فرع النشاط أو قطاعه أن نسبة النساء أخذت في الازدياد في جميع القطاعات ، ولكن القطاع الثالث يستوعب معظم القوة العاملة النسائية . ومن جهة أخرى ، اذا قسمت سوق العمل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي يتبين أن قطاع الخدمة المنزلية هو مصدر العمالة الرئيسي للعاملات في المناطق الحضرية اذ يشكلن ٣٠ في المائة من النساء الناشطات اقتصاديا في سانتو دومينغو و ٢٦ في المائة من مجموع النساء الناشطات اقتصاديا . ويستوعب القطاع الحديث ٢ر٢٩ في المائة والقطاع غير الرسمي ١ر٢٢ في المائة (أنظر الجدول ٥) .

١٤٥ - وفيما يتعلق بالقطاع الحديث ، لا بد من الاشارة بشكل خاص الى مناطق تجهيز الصادرات اذ تشكل أحد المجالات التي يتوفر فيها أعلى طلب على العاملات .

١٤٦ - ومن المقدر أن العمال في مناطق تجهيز الصادرات في عام ١٩٨٣ مثلوا أكثر من ١٣ في المائة من القوة العاملة في القطاع الرسمي حسبما سجلها مكتب الاحصاء الوطني . وقد استمر هذا الاتجاه بحيث وصل عدد الوظائف المنشأة الى ٩٤٦ ١٢٢ في عام ١٩٨٩ (أنظر الجدول ٦) .

١٤٧ - وفي مجال النمو الصناعي هذا ، يزيد عدد الاناث على نصف القوة العاملة اذ بلغ حوالي ٧٠ في المائة وفقا للتقديرات التي وضعتها شركة التنمية الصناعية .

١٤٨ - ويمثل هذا ، بشكل مطلق ، ما مجموعه ٠٦٢ ٨٦ امرأة في هذا القطاع في عام ١٩٨٩ . وهناك صلة بين النسبة العالية لمشاركة المرأة اقتصاديا في هذا القطاع وبين العدد الكبير من الشركات العاملة في مجال صنع الثياب هناك .

١٤٩ - وعلاوة على ذلك ، كان متوسط الأجور المدفوعة في عام ١٩٨٩ يبلغ ٥٥ر٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في الساعة وهو أدنى ما يدفع في جميع أنحاء أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي .

١٥٠ - ولا بد من الاقرار بأنه على الرغم من أن مناطق تجهيز الصادرات أصبحت مصدر التوظيف الرئيسي للمرأة في الجمهورية الدومينيكية ، فان شروط العمل ليست مغرية على الاطلاق . وتكثر العاملات لأنهن يعتبرن أرخص وأكثر مهارة . فهناك حاجة الى التركيز والفطنة والقدرة على الاحتمال ولذا يعمل ٩٠ في المائة من التعاونيات

النسائية أكثر من ثماني ساعات في اليوم دون أن تدفع لهن أجور ساعات العمل الاضافية في بعض المصانع ؛ وفي حالات كثيرة تعين لهن حصص انتاجية تسبب لهن المرض والاجهاد . والواقع أن أكثر من ٥٠ في المائة من المصانع في الجمهورية الدومينيكية يعمل بنظام الحصص . ويؤدي ٥٢ في المائة من هؤلاء العاملات عملهن وهن جالسات طوال الوقت بينما ٢٧ في المائة يعملن واقفات . ويأتي ٣٠ في المائة من العاملات من المناطق الريفية و ٤٦ في المائة من المدن ولكن ٧٦ في المائة منهن لا يأتين من المدن التي تقع فيها مناطق تجهيز الصادرات التي يعملن فيها .(١)

مستويات الدخل

١٥١ - من الواضح أن نسبة النساء أعلى من نسبة الرجال في مستويات الدخل المنخفضة . وتفيد الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة في مدينة سانتو دومينغو أن القطاع الرسمي مع قطاع الخدمة المنزلية شكلا في عام ١٩٨٣ ما نسبته ٥٢ر٩ في المائة من جميع النساء العاملات في العاصمة في ذلك الوقت (أنظر الجدول ٧) ، وأن ٥٠ر٧ في المائة من تلك النساء حصلن على أجور تراوحت بين ٥٠ر٠٠ و ٢٠٠ر٠٠ بيزو في الشهر (أنظر الجدول ٨) .

١٥٢ - ويمكن أن يرى من تحليل متلازم للمتغيرات أن هناك فروقا بين ما يكسبه النساء والرجال حتى عندما يكون تحصيل الرجال التعليمي منخفضا .

١٥٣ - وهناك مجموعة من العوامل التي تسبب هذه الحالة من الدخل غير المتساوي . فالرجال والنساء لا يعملون بشكل عام في نفس القطاعات ولا يؤدون نفس المهن ، وينزع الرجال الى شغل الوظائف العليا .

التدابير المتخذة لتحسين شروط عمل المرأة

١٥٤ - لا بد من ذكر الجهود التي بذلتها مجموعة من المنظمات النسائية غير الحكومية لتقديم مشروعي قانونين الى المجلسين التشريعيين سيكون لهما أثر جيد على شروط عمل المرأة .

١٥٥ - ومشروعا القانونين هذان هما مشروع قانون لتنظيم شروط عمل العاملات في المنازل الخاصة ومشروع قانون لانشاء مرافق رعاية نهارية في المناطق الحضرية والريفية وكذلك في مباني الاعمال التجارية والمصانع ، وبصورة رئيسية في مناطق تجهيز الصادرات .

---

(١) المصدر : "Cuando trabajar es un infierno: las mujeres y las zonas francas en la República Dominicana" ["جهنم في العمل : المرأة ومناطق تجهيز الصادرات في الجمهورية الدومينيكية"] Ediciones Populares Feministas ، المجلد ٢ ، مركز بحوث نشاط المرأة .

٨ - المسائل المتصلة بالصحة (المادة ١٢)

١٥٦ - هناك صعوبات جمة في تقدير مدى التمييز ضد المرأة في مجال الرعاية الطبية والصحية في الجمهورية الدومينيكية لأسباب مختلفة .

١٥٧ - والاحصاءات الصحية غير موثوق بها وناقصة على حد سواء . وتعاني الاحصاءات الحيوية (الولادات والوفيات) من قدر كبير من التسجيل المنقوص اذ تقدر نسبة التسجيل المنقوص للوفيات بحوالي ٤٠ في المائة . وبالاضافة الى ذلك ، فان البيانات سيئة النوعية لأن شهادات الوفاة في المناطق النائية يعبئها موظفون غير طبيين .

١٥٨ - وتتعلق الاحصاءات الوبائية المعدة في ادارة الصحة العامة بالأمراض المعدية المبلغ عنها . بيد أن هذه البيانات ناقصة اذ انها لا تسجل حسب الجنس . واحصاءات المستشفيات عن الاصابة بالأمراض لا تجهز بطريقة موزعة حسب الجنس ، حتى وان جمعت حسب الجنس والسن ، لأن النظام غير مجهز لهذا الغرض .

١٥٩ - ولا يوجد نظام صحي واحد في البلاد لأن الخدمات الصحية تقدم من خلال هيكل معقد وغير متسق ومجزأ مما يؤدي الى عدم تساوي السكان في الحصول على التسهيلات الطبية وتسهيلات الرعاية الصحية . وبالتالي فان العوامل الاقتصادية الاجتماعية كالعمالة وتوزيع الدخل والمستوى التعليمي ومستوى التغذية والاحوال السكنية هي عوامل حاسمة رئيسية في مجال الصحة ولا سيما في صحة المرأة .

١٦٠ - ويؤدي الافتقار الى الخدمات الاساسية (بما في ذلك الماء والكهرباء والنقل والصحة البيئية الاساسية) الذي أصبح حادا في السنوات الاخيرة الى الحاق ضرر بالغ بنوعية حياة السكان ولا سيما النساء اللاتي يتأثرن أكثر من الرجال بسبب دورهن المزدوج كعاملات وزوجات .

١٦١ - وخلال العقد الماضي ، تدهورت معايير الصحة العامة بشكل عام . وكانت معدلات الاصابة بالأمراض السارية الرئيسية العشرة أعلى بشكل بارز في عام ١٩٨٦ مما في عام ١٩٨٠ .[(١)] وحدثت زيادة ملحوظة كذلك في عدد الأمراض المنقولة بالماء وأمراض التدرن الرئوي والملاريا والأمراض الزهرية كالسفلس والسيلان . ولا يعرف المعدل الفعلي لوفيات الامهات بالرغم من أن الاحصاءات الرسمية تفيد بأنه يبلغ ثماني وفيات لكل ٠٠٠ ١٠ ولادة حية ، وأنه في ٥ر٩١ في المائة من الحالات تنتج الوفاة مباشرة عن أسباب ولادية مثل تسمم الدم والالتهابات . ومع أن وفيات الرضع بين البنات أقل نوعا ما منها بين

---

(١) دراسة البنك الدولي الاستقصائية التشخيصية عن الصحة العامة في البلاد ، مجلة El Siglo ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

الصبيان (٥١٫٤٠ في المائة في مقابل ٨١٫٣ في المائة لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦) فان معدل الوفيات الاجمالي بين الرضع مرتفع جدا (٦٨ لكل ٠٠٠ ١ خلال الفترة نفسها) .

١٦٢ - وخلال السنوات الثلاث الاخيرة تضرر قطاع الصحة نتيجة انخفاض مخصصات الانفاق العام التي هبطت من ٨٫١ في المائة في عام ١٩٨٧ الى ٧٫٥ في المائة في عام ١٩٨٩ .

١٦٣ - وفيما يتعلق بخدمات تنظيم الاسرة فقد فشلت ١١ في المائة من النساء الذين تراوحت أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما في تلبية متطلبات تحديد النسل . ومن أصل هذه النسبة ، كانت ٨٫٥ في المائة تأمل في مباعدة فترات الانجاب و ٢٫٥ في المائة تأمل في تحديد عدد ذريتهن . وهذه النسب ، بشكل مطلق ، تعادل ٠٠٠ ١٨٠ مستعملة محتملة لوسائل منع الحمل بينهن ٠٠٠ ٩١ امرأة سعت الى المباعدة بين فترات انجاب أطفالهن و ٠٠٠ ٨٩ امرأة لم ترغب في مزيد من الاطفال على الاطلاق . وفي المناطق الريفية تكاد نسبة المستعملات المحتملات تبلغ ضعفي النسبة في المناطق الحضرية اذ تبلغ ١٥٫٤ في المائة مقابل ٨٫٦ في المائة .[(١)]

٩ - المسائل الاقتصادية والاجتماعية (المادة ١٣)

آثار الازمة الاقتصادية

١٦٤ - ان الازمة الاقتصادية في الجمهورية الدومينيكية التي تزداد سوءا منذ الثمانينات بلغت الآن درجة تنذر بالخطر . فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٨ ما مقداره ٣ ٥٠٥٫٩ مليون بيزو كان قطاع الصناعة التحويلية أكبر مساهم فيه اذ بلغت مساهمته حوالي ٥٨٨٫٢ مليون بيزو . ومن المقدر أن يكون الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٩ قد بلغ ٣ ٦٤٠٫٧ بيزو مما يبين معدل نمو قدره ٣٫٨ في المائة ، بالمقارنة بالعام السابق .

١٦٥ - ويمكن أن يرى أن الزراعة ، وهي عامل رئيسي في اقتصادنا ، نمت بمقدار ٠٫٧ في المائة فقط من عام ١٩٨٨ الى عام ١٩٨٩ بينما واجهت الكهرباء نموا سلبيا قدره ٨٫٣ في المائة (أنظر الجدول ٩) .

١٦٦ - وعلاوة على ذلك ، كان الحد الادنى للاجور الشهرية ٤٢٥ بيزو في عام ١٩٨٨ و ٥٣٢٫٥ بيزو في عام ١٩٨٩ . وكان معدل التضخم في هذين العامين ٤٤٫٥ و ٤٥٫٥ في

---

(١) República Dominicana: demanda y oferta de planificación familiar [الجمهورية الدومينيكية : العرض والطلب في مجال تنظيم الاسرة] ، معهد الدراسات السكانية والتنمية ، سانتو دومينغو ، ١٩٨٩ .

المائة على التوالي ، بينما بلغت التكلفة المقدرة لسلة التسويق الأسرية حوالي ١٠٧٣ بيزو لعام ١٩٨٨ و ١٣٨٣ بيزو لعام ١٩٨٩ . وبلغت القوة الشرائية للحد الأدنى للأجور ٣٩ر٦ في المائة في عام ١٩٨٨ و ٣٨ر٥ في المائة في عام ١٩٨٩ ، أي هبطت بمقدار ٢ر٨ في المائة (أنظر الجدول ١٠) .

١٦٧ - ومن المقدر أن الانفاق عى الرعاية الاجتماعية العامة بلغ ٣٥١ر٥ مليون بيزو في عام ١٩٨٨ و ٣٣٣ر٢ مليون بيزو في عام ١٩٨٩ ، مما يمثل انخفاضا قدره ٥ر٢ في المائة . وتبين دراسة عدد من المتغيرات في الخدمات الاجتماعية الأساسية أن الانفاق الصحي انخفض بنسبة ١١ في المائة وأن انخفاضا مروعا قدرها ٢٧ في المائة حدث في النفقات المتعلقة بالخدمات البلدية (أنظر الجدول ١١) .

١٦٨ - ويكشف تحليل لهذه المتغيرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية عن مدى تأثر المرأة بفتور النشاط الاقتصادي الآخذ في التردي لانها ، بالاضافة الى اضطلاعها بالعمل المأجور لكي تسهم في دخل الأسرة ، تخصص ساعات عديدة للواجبات المنزلية التي تزداد ارهاقا نتيجة التدهور في الخدمات الاجتماعية .

فرص التنمية الاقتصادية الفردية

١٦٩ - على الرغم من أن لوائح النظام المالي والمصرفي لا تتضمن صراحة أي تمييز على أساس الجنس في منح القروض ، فان حصول المرأة على الائتمانات المالية لا يزال محدودا جدا .

١٧٠ - ويعود هذا بصورة أولية الى القيود التي ينبغي بموجبها أن تؤمن المرأة وكيلا ذكرا يتولى كفالتها لكي تكون مؤهلة للحصول على قرض .

١٧١ - ويزداد اعتمادها المالي شدة نتيجة لمنح سند تملك الأرض في المستوطنات الزراعية لرب الأسرة (المفهوم أنه الذكر في مجتمعنا القائم على أساس أبوي) ؛ وهكذا يكون الرجل هو الأكثر جدارة بالثقة والذي لديه الضمانة للاقتراض .

١٧٢ - ولا بد من الاشارة كذلك الى أنه على الرغم من أن معظم المؤسسات المالية التي سئلت أعربت عن تفضيلها للتعامل مع المرأة لانه يمكن الاعتماد عليها في أداء التزاماتها ، لا توجد سياسة محددة تتيح فرصا أكبر للمرأة من أجل التنمية الاقتصادية الفردية .

١٧٣ - ولا بد من ذكر الرابطة الدومينيكية لتنمية المرأة (مصرف المرأة) التي تنتسب شعبة المرأة في البنك الدولي والتي هدفها الرئيسي تحقيق الاشتراك الكامل للمرأة وأسرتها في النظام الاقتصادي والائتماني الرسمي عن طريق تعزيز وتنمية تنظيم المشاريع النسائية .

١٧٤ - واعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، منحت هذه المنظمة قروضا بلغت قيمتها ٣٩٢ر٠٥ ٦٩٠ ٨ بيزو الى ما مجموعه ٢٠٦ ٧ نساء .

الوصول الى أنشطة أوقات الفراغ

١٧٥ - ان أحكام التشريع الدومينيكي لا تميز بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالرياضة والفرص الترويحية والثقافية . ومع ذلك فان ظروف المرأة تضعها في حلقة مفرغة . فبما أنه ينبغي أن تخصص المرأة ساعات عديدة للمهام المنزلية ورعاية الأطفال ، بغض النظر عن أي عمل مدفوع الأجر قد تضطلع به ، لا يتوفر لديها سوى القليل من الطاقة والوقت للقيام بأنشطة أوقات الفراغ .

١٠ - المسائل المتصلة بالمرأة الريفية (المادة ١٤)

معلومات أساسية عامة : الحالة الزراعية

١٧٦ - ازدادت الأزمة الزراعية سوءا خلال الثمانينات . وقد اتضحت هذه الأزمة بطرق مختلفة :

(أ) انخفاض الحصة النسبية لقطاع الزراعة والمواشي في الناتج المحلي الاجمالي ، وتوسع القطاع الثالث الحضري غير الرسمي ؛

(ب) انخفاض في انتاج الأغذية وزيادة في الأغذية والمواد الأولية المستوردة ؛

(ج) تناقص انتاج بعض محاصيل التصدير التقليدية (الكاكاو وقصب السكر) ؛

(د) هبوط في معدل النمو السكاني في الريف وزيادة الانتقال السكاني الى المناطق الحضرية ؛

(هـ) تآكل الأساس المادي للانتاج الصغير الحجم وزيادة تفسخ المجتمعات الزراعية مما أدى الى زيادة عدد المزارعين الذين لا يملكون مزارع وازدياد البطالة والعمالة المنقوصة في مجال الزراعة وازدياد الهجرة .

١٧٧ - وساهمت مجموعة من العوامل في هذه الأزمة الزراعية :

(أ) ادماج الاقتصاد الدومينيكي بشكل محدود وغير متنوع في السوق العالمية مما يشكل تأثيرا مباشرا على قطاع الصادرات الزراعية ويحد من نطاق الاستراتيجيات الزراعية الريفية الحكومية ؛

(ب) ازدياد العلاقة المتبادلة بين الزراعة والصناعة سوءا مما يلحق الضرر بالزراعة ؛

(ج) تجزئة الوحدات الزراعية .

المرأة الريفية

١٧٨ - صنفت المرأة الريفية في الفئات التالية :

- امرأة تؤدي عملا بدون أجر ؛
- امرأة تقوم بأنشطة مدفوعة الأجر خارج المنزل ؛
- امرأة عاملة بأجر ؛
- امرأة تعمل في الأنشطة الاقتصادية للنظام الفرعي السوقي ؛
- امرأة رب أسرة أو تعاشر ذكرا رب أسرة (أنظر المرفق ٣) .

١٧٩ - وتبين الدراسة الاستقصائية عن عمل المرأة الريفية التي أجراها مركز بحوث نشاط المرأة أن ٨٤ في المائة من النساء من سن ١٠ أعوام فما فوق ساهم في الأنشطة الانتاجية للأسرة .

١٨٠ - وبالاضافة الى ذلك ، فان ٥٢ في المائة من النساء الريفيات موجودة في فئة المرأة بدون أجر ، بينما ٢٩ في المائة منهن يعملن لحسابهن ، ولا تتقاضى أجرا سوى ١٨ في المائة منهن .

١٨١ - وتبين الدراسة الاستقصائية كذلك أن ٦٠ في المائة من النساء الريفيات تعيش مع شركاء ذكور بدون زواج شرعي مما يسبب مشاكل خطيرة بسبب الأحكام التمييزية في قانوننا الزراعي .

١٨٢ - ويتضمن القانون الزراعي حوالي ٤٦ صكا تشريعيا (قوانين ومراسيم وأوامر وزارية وتعديلات) . وفي هذه المجموعة من الأحكام القانونية لا يشار الى المرأة الا مرة واحدة فقط ، في المادة ٤٣ في الفصل السادس ، حيث استخدم تعبير "الزوجة" للاشارة الى المرأة في تلك المادة .

١٨٣ - ولا بد من الاشارة الى أنه لا توجد احصاءات رسمية تسمح باجراء دراسة مستفيضة لحالة المرأة الريفية بالنسبة الى مسائل مثل ملكية الأرض والتسهيلات الائتمانية والمركز القانوني . ويجسد عدم توفر هذه الاحصاءات افتقارا الى الوعي بحالة المرأة بشكل عام .

مشاركة المرأة الريفية في البرامج الانمائية

١٨٤ - يرد في المرفق ٤ وصف مستفيض لمشاركة المرأة الريفية في البرامج الانمائية الحكومية ، لأنها تعتبر مسألة هامة . ولذلك سنشير هنا الى مشاركتها في المشاريع غير الحكومية .

١٨٥ - بدأت في الثمانينات اعادة توجيه النهج الخاص بحشد المرأة الريفية على الصعيد المحلي عن طريق اضفاء الصفة الديمقراطية تدريجيا على المنظمات القائمة على مستوى القاعدة الشعبية . وقد حصل هذا بمساعدة مؤسسات غير حكومية تعمل في القطاع وذلك من خلال الاعتراف بمشاكل المرأة الريفية وتحديدها بصورة أوضح .

١٨٦ - وهكذا كان للبرامج التي اضطلعت بها هذه المؤسسات وجهان مميزان :

(أ) الانتاج وتوليد الدخل ؛

(ب) التدريب والتعليم (المهني والعام) .

١٨٧ - وينبغي أن يضاف الى هذا كذلك أعمال البحث التي اضطلع بها معظم المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بحالة المرأة والتي ستشكل أداة لتقرير مستقبل طرق العمل .

١٨٨ - والعمل الجدير بالذكر بين جهود هذه المنظمات هو عمل مؤسسة المرأة في التنمية ، وهي منظمة غير حكومية تمول برامج الزراعة والمواشي التي يستفيد منها الآن حوالي ٤٠٠ ٣ مستفيدة . ومنح المؤسسة جميع قروضها للمرأة ، وتبلغ حصة الرابطات الزراعية الريفية من مجموع الأموال المقترضة حوالي ٣١ في المائة .

١٨٩ - وترعى هذه البرامج منظمات دولية تعاونت مع الحكومة الدومينيكية في تحسين حالة المرأة الريفية .

١٩٠ - وهناك أيضا خطة سييرا . ويجري تنفيذ هذه الخطة في سييرا دي سان هوزيه دي لاس ماتاس برعاية المنظمات الدولية وبمشاركة مباشرة من الكنيسة الكاثوليكية .

١٩١ - وتنطوي الخطة على اقامة مشاريع أسرية تستند الى معايير بيئية سليمة تزود فيها الأسر بالغذاء في مقابل العمل المؤدي . وهذا يضمن تمكنها من تخصيص وقتها لاقامة الهيكل الأساسي البيئي اللازم للانتاج المطرد . وفي عام ١٩٨٩ ، أدير البرنامج من جانب ٥٠٠ أسرة وتوجد لعام ١٩٩٠ خطط للعمل مع ٣ ٥٠٠ أسرة في أفقر المناطق .

١٩٢ - ويضم هذا البرنامج أنشطة مختلفة بما فيها زراعة الخضروات وتربية الأسماك في البرك وتربية المواشي . ووهو مكون بشكل يمكن جميع أعضاء الأسر ، ولا سيما النساء ، من الاشتراك .

الخدمات الاجتماعية والرعاية الطبية

١٩٣ - المرأة الريفية مشمولة في مختلف برامج الخدمات الاجتماعية - بما فيها الصحة - التي تديرها الدولة من خلال أجهزة مختصة .

١٩٤ - وبالاضافة الى ذلك تدمج المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق الريفية عناصر الرعاية الاجتماعية في مشاريعها كوسيلة لتوفير الدعم للحكومة في المسائل المتصلة بحالة المرأة الريفية . وتشتمل المشاكل المعالجة على ما يلي :

- التحسينات البيئية ؛
- خدمات المجتمع الأساسية ؛
- المرشدون الصحيون ؛
- الرعاية في مجال الطب النسائي والطب العام ؛
- مبادىء صحة الفم ؛
- انشاء المراحيض .

التعليم والتدريب والمساعدة التقنية

١٩٥ - هناك برامج ريفية تهدف بالتحديد الى محو الأمية . وعلى العموم ، تشتمل المشاريع والبرامج المنفذة في المناطق الريفية على تدريب النساء وفقا لاحتياجاتهن . وتزود النساء الريفيات كذلك بالمساعدة التقنية في مختلف الأنشطة التي تؤدينها .

١٩٦ - وتصاغ هذه البرامج بطريقة تجعل من الممكن اشراك جميع أعضاء الأسرة في الأنشطة الثقافية والترويحية التي تشتمل انشاء الفرق الغنائية والمسرحية .

حشد القطاع الريفي

١٩٧ - لا يوجد في الجمهورية الدومينيكية اطار قانوني كاف لانشاء رابطات مؤسسية وفقا لمعايير موحدة ، على الرغم من وجود عدد كبير من الرابطات النسائية ورابطات الشباب . وباستثناء نموذج المؤسسة التعاونية ونموذج المؤسسة الزراعية الريفية في فترة الاصلاح الزراعي المتوقفة عن العمل الآن ، تستند هذه الرابطات الى القانون رقم ٥٢٠ الصادر في العشرينات والذي يعرف الرابطات بأنها مجموعات مدنية ليس لديها دعم تشريعي أو قانوني .

١٩٨ - ولعدم وجود التعريف القانوني الكافي آثار خطيرة جدا على القطاع الزراعي الريفي حيث لا تعتبر كل منظمة نسائية تقريبا بأنها شركة مؤسسة بشكل قانوني ولا تتمتع بأية حقوق يكفلها الدستور .

١٩٩ - وازاء هذه الحالة المتعلقة بسوء تعريف الرابطات المؤسسية ، يجري وضع نماذج جديدة للمشاركة والتنمية الريفية الكاملة لا تفسر فيها أدوار الرجل والمرأة من حيث عملية الانتاج فحسب بل كذلك من حيث علاقتها بعملية التغيير الاجتماعي والسياسي . وعلى هذا الأساس أنشىء برنامج المرأة الريفية في وزارة الزراعة .

٢٠٠ - ووفقا لهذا البرنامج المستند الى الرابطات ، وضع نموذج للمؤسسات يتضمن أهدافا ومطامح محددة تحديدا دقيقا :

- الاستغلال الوطني الكفوء لعوامل الانتاج بغية تحقيق أقصى فائدة ممكنة من حيث الدخل ؛

- المساهمة في الانتاج وفقا لسياسة التخطيط الوطنية والاقليمية في البلاد ؛

- المساهمة في تنمية المجتمع واستحداث الوظائف ؛

- تعزيز مشاركة أعضاء المؤسسة في اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

٢٠١ - ويستند انشاء مؤسسات من هذا النوع الى المفهوم الانمائي للعمل التجاري المسير ذاتيا والمجدي اقتصاديا .

٢٠٢ - وتفيد البيانات التي وفرتها وزارة الزراعة بأن ٤٥٥ رابطة نسائية ريفية كانت قائمة في عام ١٩٨٢ وضمت في عضويتها ٧٠٢ ١٤ امرأة ، أي ما يعادل ٣ر١٥ في المائة من سكان الريف .

٢٠٣ - وتطوير نموذج المؤسسات هذا متوقف في الوقت الحاضر بسبب الجو الاقتصادي الحالي .

<u>الحصول على القروض الزراعية</u>

٢٠٤ - المصرف الزراعي في الجمهورية الدومينيكية مؤسسة غير مركزية مهمتها الرئيسية تقديم التسهيلات الائتمانية الى القطاع الزراعي وتعزيز الناتج الوطني .

٢٠٥ - وتنص اللوائح القانونية للمصرف على عدم التمييز بين الرجل والمرأة في منح الائتمانات المالية . ومع ذلك يشكل الرجال المستفيدين الرئيسيين من القروض .

٢٠٦ - وعلى الرغم من أن هذه المؤسسة تعتبر أن من الأسهل استرداد الأموال المسلفة للمرأة ، فليست لديها سياسة عامة محددة بوضوح توفر فرصا أكبر للمرأة في الحصول على الائتمانات المالية .

٢٠٧ - ولا توجد احصاءات موزعة حسب الجنس ، ولكن المصرف يشير الى أن البرامج التي يمنح عادة قروضا بشأنها الى المرأة تتعلق بتربية الدواجن وزراعة الكرمة لاستخراج النبيذ وزراعة محاصيل المواسم القصيرة . أما النساء اللاتي يحصلن على القروض من أجل مشاريع زراعة الأرض فيشكلن ما بين ١ و ٢ في المائة .